

المشاركة السياسية وأثرها على الممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري.

د. محمد ميمون

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص:

تتناول هذه المقالة موضوعا في غاية الأهمية، متعلق بالمشاركة السياسية وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية والآليات التي تتحكم فيها، اجتماعية كانت أو ثقافية.

مع العلم أن الممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تتم وأن تتبلور إلا من خلال وجود أفراد اجتماعيين واعين ولديهم القابلية لمباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته.

الكلمات الدالة: المشاركة السياسية، الديمقراطية

Abstract:

This article discusses a topic of the utmost importance depend to political participation and their relationship on democratic practice, and the mechanisms that control it.

Knowing that the practice of democracy cannot take place and shaped only through the existence of conscious ability to political action.

Key words: political participation, democracy

مقدمة :

شهدت غالبية المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث موجة من التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. ويمكن هذا أن نشير إلى غالبية المجتمعات الإنسانية اتجهت نحو تبني النموذج الديمقراطي في التسيير مع ما يتطلبه من مقتضيات الاندماج الاجتماعي لأفراد المجتمع في مؤسسات وهيئات اجتماعية تتمتع باستقلالية في التسيير والتوجيه وتقرير مصائرها.

ولئن كان الديمقراطية من متطلبات السياسة الحديثة فإن مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية الحديثة سواء كانت هذه المشاركة ضمن إطار جماعي منظم كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية أو كانت مجرد مشاركات فردية في داخل المؤسسات الاجتماعية.

وبالتالي فإن مفهوم المشاركة السياسية باعتباره من أساسيات الفعل الديمقراطي الذي لا يمكن له أن يتجسد في أرض الواقع دون وجوده. وهو ما يتطلب إرساء قواعد وأسس تنظيم المجتمع و أفراده

بطريقة تضمن لهم جميعا التعبير عن أفكارهم وأرائهم ضمن أطر منظمة تعتبر بدورها مؤشرا من مؤشرات نجاح العملية الديمقراطية برمتها.

لذلك فإن الاهتمام ببناء هذه الجزئية هو في حقيقة الواقع إهتمام بتجذير وترسيخ العملية الديمقراطية في حد ذاتها تفاديا للتوترات الاجتماعية الناتجة عن غياب الاندماج الاجتماعي، بنسبة تقليدية كابحة في مقابل علاقات تعاقدية في مجتمعات يسود فيها العقد الاجتماعي بين الأفراد، حيث أن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المفاجئة والعنيفة يمكن أن تؤدي إلى تداخل عقد النظام الاجتماعي القائم وتفككه مثلما أشار إليه ميرتون وذلك بعد إقراره بوجود وظيفة ظاهرة إيجابية وبناء للمشاركة السياسية ووظيفة كامنة لها تكون هدامة⁽¹⁾.

1- التحديد السوسولوجي لمفهوم المشاركة السياسية :

أ- لغويا : المشاركة مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة وتتحدد من خلال الإجراءات والميكانيزمات أو المحاولات لأجل إعطاء دور للأفراد في اتخاذ القرارات المؤثرة على الجماعة أو المنظمة التي ينتمون إليها وتتخذ عديد الأشكال والمظاهر يمكن ملاحظتها في الواقع.

ب- اصطلاحا: في العلوم السياسية المشاركة مصطلح يعبر عموما عن مختلف الوسائل والتي بواسطتها يمكن للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات السياسية.

قام العالم الأمريكي Armstein sherry في سنة 1969 بالتمييز بين 8 مستويات لمشاركة الأفراد في المشاريع التي تهمهم، وهو ما يطلق عليه "سلم المشاركة" "Echelle de participation" وهي ما زالت مستخدمة إلى يومنا هذا من طرف علماء الاجتماع، لتحليل الطريقة التي تقوم من خلالها السلطات العمومية في إعلام وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات. وهي تحدد لكل مستوى أمثلة من الواقع المعاشي داخل المجتمع الأمريكي.

وفي الخطاب السياسي الفرنسي فإن مفهوم المشاركة اتخذ معنى آخر وهو مبدأ إشراك العمال داخل مؤسساتهم من خلال لجان المؤسسات والتقسيم العادل بين العامل وصاحب العمل لجزء من ارباح المؤسسة. وانتقل هذا المفهوم الآن إلى المجال البيئي أين نصت المادة 07 من الدستور الفرنسي بحق كل شخص الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تملكها الهيئات العمومية والمشاركة في تصميم القرارات العمومية التي لها علاقة بالبيئة. وهو ما يطلق عليه بمفهوم المواطنة البيئية (Ecocitoyenneté)².

أما في المجال السياسي فإن هذا المفهوم يصبح ذو دلالة هامة جدا طالما أن العملية السياسية في جوهرها مبنية على مبدأ المشاركة فهو يتحدد إجمالا بمجموعة من النشاطات المنظمة التي بإمكان الأفراد القيام بها داخل مجتمع ما، والتي تحيلنا إلى ممارسة المواطنة بطريقة ديناميكية ومفكر فيها

(Réfléchie)، وتقوم بها غالبا مجموعة قليلة ذلك وهذه المشاركة الضعيفة في السياسة يمكن تفسيرها بالكلفة التي تصاحبها سواءا تعلق الأمر بالوقت المخصص لها من طرف الأفراد، وأيضا الكلفة من حيث المعلومات التي تتطلبها هذه العملية. وهذه المشاركة قد تكون تعاقدية (Conventionnelle) أو غير تعاقدية (Non conventionnelle) بمعنى شرعية أو على هامش الشرعية تجد تفسيرها من خلال مجموعة من المتغيرات البيولوجية، السوسولوجية الاقتصادية أو الثقافية.

ولكن منذ ثمانينيات القرن الماضي نلاحظ حدوث تحول تحت تأثير صعود الفردانية (Individualisme) وارتفاع المستوى التعليمي حيث فقد هذا المفهوم الكثير من طابعه المؤسسي نحو مزيد من الظرفية.³ في كتاب علم الاجتماع السياسي يحاول فيليب برو تحديد مفهوم المشاركة السياسية بأنه مجموع النشاطات الفردية والجماعية والتي يرجح أنها تمنح للمحكوم الكثير من القدرة على التأثير في سيرورة النظام السياسي.⁴

2- الديمقراطية :

أ- لغة: تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وهي مشتقة من اللغة اليونانية (Demoscratos) فمقطع Demos يعني الشعب و Cratos يعني حكم وعند دمج المقطعين يتكون لدينا حكم الشعب.

ب- إصطلاحا: هي نظام سياسي تكون فيه السيادة للشعب، وتستلزم ضمان الحريات العامة والفردية والفصل بين السلطات الثلاث⁽⁵⁾. وتعرف كذلك بأنها نظام سياسي وطريقة معينة لتنظيم علاقات السلطة داخل جماعة اجتماعية ذات سيادة⁽⁶⁾. وهي الترتيب المنظم الذي يهدف الوصول إلى القرارات السياسية والذي من خلاله يمكن للأفراد اكتساب سلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس فإنها طريقة وأسلوب عمل تتضمن المساواة وفتح المناصب السياسية أمام الجميع مع مراقبة المحكومين محكومة بواسطة سلطة الانتخابات⁽⁷⁾.

وبداية الديمقراطية كانت مع بداية الأحداث الكبرى التي عرفتها أوروبا وبروز أفكار وفلسفة التنوير وكذلك ظهور الرأسمالية والليبرالية وما ترتب عن ذلك من تحديد لميكانيزمات منظمة للعملية السياسية، بغرض التقليص أو القضاء على الاختلالات التي شابت عمليات الانتقال السياسي في داخل المجتمعات الأوروبية قبل عصر النهضة. وبذلك فقد اتخذت أشكالا مختلفة تبعا لثقافة كل مجتمع وطبيعة تكويناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث يرى البعض بأنها مجرد ترتيبات مؤسسية للوصول إلى قرارات سياسية من طرف مجموعة من الأفراد، من خلال الحصول على السلطة اللازمة لذلك، والمتأتية من التنافس على أصوات الناخبين. فيما يرى آخرون أنها آلية محملة بكم من الايديولوجيات المعبرة عن طرق

ظهورها وتمكنها من الواقع المعاش في المجتمعات العربية خاصة، هو ما يطرح العديد من الإشكالات حول صلاحياتها ونجاحاتها في تسيير مجتمعات مختلفة من الناحية الثقافية والاقتصادية والفكرية، فهذه إشكالية ليست جوهر بحثنا.

3- المشاركة السياسية والديمقراطية:

في النظام الديمقراطي فإن المشاركة السياسية تبدو وكأنها عامل رئيسي مشارك ومرتبب بمفهوم آخر وهو المواطنة خاصة من خلال ممارسة فعل الانتخاب. و المشاركة هنا تجمع وتضم العديد من الأصناف، فيجب إذن التمييز بين:

أ- المشاركة السياسية التعاقدية : والتي تتحدد دائما حسب فيليب برو بالأنشطة السياسية التي تتم في إطار شرعي دون التشكيك في شرعية النظام، وهو ما يتجسد من خلال الانتخابات، الانضمام إلى حزب ما، و المشاركة في الحملات الانتخابية، أو في أبسط أشكالها المشاركة في حدث سياسي أو متابعة الأحداث السياسية في وسائل الاعلام.

ب- المشاركة السياسية غير التعاقدية : والتي تحيلنا إلى أشكال المشاركة الاحتجاجية التي تتموقع في الهامش والتي تشكك وتهدد استقرار النظام السياسي والتي يمكن ملاحظتها من خلال المظاهرات، و الاضرابات والأعمال العنيفة ، والاحتلال غير الشرعي للأماكن.

وبضيف برو بأن هذا التمييز ينبغي أن يتعرض للنقد، فمن جهة فإن الحدود تختلف حسب الزمن والأماكن فمثلا المظاهرات نادرا ما يتم التسامح معها في الأنظمة الديكتاتورية ويمكن لها أن تتخذ سبل محولة فمثلا يمكن لحادث بسيط بين شخصين، او جنازة شخص ما أن يتحولا إلى سبب للتظاهر، مثلما شهدناه في ما يعرف بالربيع العربي.

ومن جهة أخرى فإن هذه الحدود ليست واضحة في بعض الحالات فإن المناضلين أو المسؤولين السياسيين يمكن أن يدفعوا إلى ممارسة أنشطة غير شرعية (إلصاق غير منظم للإعلانات والاعتماد على تمويلات غير قانونية). ويشير دومينيك شانيلولوا D. Chanollaud في كتابه Science politique بأن أقلية فقط تشارك بصيغة نشطة في الحياة السياسية. فهو يعطي بعض الأرقام حول المشاركة في الدول الديمقراطية والتي تمكننا من استنتاجات مهمة. فنسبة المواطنين الذين يملكون وظائف سياسية يقدر بـ 1% ومن 2 إلى 4% بالنسبة للذين يشاركون في الحملات الانتخابية ونسبة 10% للذين يساهمون بأموالهم أو يحضرون التظاهرات و نسبة 10% للمواطنين الذين يتظاهرون و 2% للذين يتبعون طرق عنيفة في التعبير ونسبة 2 إلى 30% للمخترطين في حزب سياسي ما وما نسبته 20 إلى 40% للذين يناقشون السياسة في حياتهم اليومية ونسبة 50% للذين يتابعون البرامج السياسية على وسائل الإعلام.

ويشير المؤرخ الفرنسي Claude Mossé بأنه حتى في الديمقراطية الاثينية حيث يمتلك 6000 مواطن أثيني الحق في الانتخابات، فقط قلة منهم كانت تحضر فعليا لجلسات الاكليزيا، وهو المجلس المكلف باتخاذ القرارات بينما غالبية المواطنين آنذاك مهتمون بقضاء مصالحهم اليومية.⁸

وكذلك يشير Dominique Momien في كتابه Engagement politique (1985) بأن النشاط السياسي في الحقيقة ممارس من طرف أقلية من الأفراد، فالمناضلين ومحترفي السياسة يجمعون بين الكثير من المناصب في نفس الوقت، ليشكلوا فضاء قارا من العاملين الذين يعيشون بالسياسة وللسياسة. ونسوق هنا مثال عن الوضعية في فرنسا، حسب بحث تم إجراؤه في جانفي (2011) فإن 56% من الفرنسيين يعتبرون المشاركة الانتخابية الوسيلة الأكثر فعالية في التأثير على القرارات السياسية، ولكن 8% يعتبرون المظاهرات الأكثر فعالية، فيما يرى 6% وسيلة الأحزاب بينما يعتبر 1% فقط المبحوثين أن الانخراط في حزب سياسي ما هو الوسيلة الأكثر فعالية.⁹ في المقابل بين البحث أن 58% من المبحوثين يعطون الكثير من الاهتمام بالشأن السياسي ونسبة 41% للذين يعطون القليل من الاهتمام أو لا يهتمون. هذه الأرقام نسوقها للتدليل على أن نسبة كبيرة من المجتمع الفرنسي في صورة المجتمعات الديمقراطية الأخرى لديهم نزعة نحو البقاء سلبيين أو غير مبالين للشأن السياسي، فمبالك بمجتمعاتنا التي لا تملك الكثير من التقاليد السياسية.

ويمكن أن نشير كذلك إلى دراسة "Mancur Olson" بعنوان "Logique de l'action collective" (1975) والتي تسمح لنا بفهم لماذا المشاركة لا تهم سوى أقلية من المواطنين. حيث يرى بأنه خلال تحديد قرار المشاركة من عدمه في الأنشطة العمومية، يبدو أن الاستراتيجية الأكثر عقلانية التي يتبعها الكثير من الأفراد الاجتماعيين، هي دع الآخرين يتحركون للتمكن بعد ذلك من الاستفادة من المنافع المحققة، ويضيف بأنه للتمكن من تجنيد جماعة ما ينبغي امتلاك إمكانية منحهم حوافز انتقائية، بمعنى تعويضات تخص المشاركين فقط.

4- المشاركة السياسية باعتبارها شعورا بالالتزام السياسي:

الالتزام السياسي سلوك قيم، لأنه يسمح للفرد بالتعبير عن حسه بالمسؤولية، فهو يفترض فئات ومكافآت مادية كانت أو رمزية، وهو يمثل أيضا عنصرا هاما في سيرورة النظام الديمقراطي، حيث لا يمنح فقط إمكانية تجميع المرشحين للانتخابات، ولكن يمنح أيضا الحياة السياسية طابعها الحي من خلال ضمان السلطة المضادة. والالتزام السياسي يمكن تفسيره بمجموعة من المتغيرات :

أ- المتغير البيولوجي:

1- **السن** : إذا كان الالتزام السياسي ضعيف عند فئة الشباب فهو متصاعد حتى سن 50، و يرتفع بصفة واضحة ابتداء من سن 35 ما يضمن إدماجاً في عالم الممارسة السياسية، وأدواراً اجتماعية بناءة، ثم يتناقص بعد سن 65.

2- **الجنس** : الذكور يشاركون أكثر من الإناث وهذه خاصية تشمل تقريباً كل المجتمعات بتأثير من قيم اجتماعية، وكذلك استمرار التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، بحيث تقتصر أدوار المرأة على كل ما يتعلق بالفضاء الخاص في حين يحتكر الرجل الفضاء العام، ولذلك فإن السعي لتحقيق التوافق في المستوى التعليمي، يساهم في التقليل من الهوة بينهما.

ب- المتغيرات السوسيواقتصادية:

كلما كان المستوى الاجتماعي مرتفعاً (شهادة، مداخيل، مهنة) كلما كانت المشاركة السياسية هامة ومعتبرة، وينبغي الإشارة إلى أن هذه التوصيفة يمكن ملاحظتها خاصة، في هوامش الفضاء الاجتماعي ويمكنها أن تختلف حسب المكان الجغرافي، فالفلاحون (قليلاً ما يملكون شهادات) نشطاء في الفضاء المحلي، أكثر من الاطارات المتوسطة أو العليا، لأنه في داخل الوحدات الصغرى، العلاقات تكون أكثر انعزالا وتشجيعاً على الاندماج.

ج- المتغيرات الثقافية:

بصفة عامة الاندماج في جماعة يشجع على المشاركة، حيث أن وجود علاقات منظمة ومضبوطة داخل جماعة ما يشجع على الاندماج وهو ما يبدو جلياً في الجماعات الإثنية ذات الخصوصيات الثقافية المتماثلة .

د- العوامل الهوياتية:

تلعب العوامل الهوياتية دوراً هاماً في إيجاد بيئة عائلية مشجعة للالتزام، وفي بناء الهوية الشخصية والميل نحو المشاركة في التظاهرات المتعلقة بمواضيع ذات علاقة بحياة أفراد جماعة ما. عندما تكون هذه الأحزاب مرتبطة بطبقات اجتماعية محددة منذ سنوات الثمانينات نماذج الالتزام السياسي تغيرت في أوروبا. حيث أن تأكيد الفردانية وارتفاع مستوى التعليم أدى إلى الاستثمار الاختياري للأفراد غالباً بعيداً عن المنظمات التقليدية (أحزاب، سياسية، نقابات).

في كتابه تطور أشكال الالتزام السياسي يشير (Jack Ion) (1994) بأن مفهوم الالتزام غالباً ما تخلى عن تأثيره الجمعي واندرج تحت مسمى جديد وهو التجمعات ذات الأهداف والأزمان المحدودة التعاقدية، وهي في الأصل تتناسب مع المصالح الذاتية. وفي كتابه الجمعيات، عصر جديد للمشاركة

(2000) أشارت مارتين بارنتليمي بأن النضال الجمعي يعاني من إفراغ لأعداده ومناصريه، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمنظمات الثابتة.¹⁰

5- واقع المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري:

الملاحظ للواقع السياسي في المجتمع الجزائري يلح لا محالة نوعا من الاستقالة الجماعية للمواطنين بكل أصنافهم وترفعهم عن ممارسة مهامهم السياسية ترشحا وانتخابا وبقائهم على هامش المنظومة السياسية، وهو حال النخب المثقفة أيضا.

وتعود هذه الوضعية إلى عوامل تاريخية وأخرى اجتماعية بحتة، حيث وبالعودة إلى فترة الاستعمار الفرنسي، ارتبط مفهوم المشاركة في أمور السياسة في المخيال الاجتماعي بالمتابعة والتضييق والقمع، وهو ما أنتج ثقافة في الأوساط الشعبية لا ترغب في العمل السياسي ولا تدفع نحوه، وهي وضعية يمكن تلمس مؤشراتنا من قبيل **السياسة واعرة** بمعنى صعبة، و**السياسة كايين ماليها** بالتعبير الدارج تعني هناك من يمارسها و يهتم بها.

لقد ساهمت فترة الحزب الواحد بعد الاستقلال في تكريس هذه النظرة الدونية، حيث شهدت نزوعا مفرطا لدى النخب السياسية في حصر مفهوم المشاركة السياسية في معنى التعبئة، التي اتخذت شكل حشد وتأييد القرارات الصادرة من السلطة عبر قنوات رسمية متحكم فيها دون أن يكون لهذه الجماهير لا القدرة ولا الرغبة في المشاركة في صياغتها أو مراقبة مدى تنفيذها. وأدى افتقاد الساحة السياسية لقنوات شرعية أخرى تمكنها من التعبير عن آرائها السياسية والمشاركة الفعالة في تقريرها وتنفيذها، إلى بقاء تأثيرها محدودا جدا، وهذا لغياب ثقافة المشاركة السياسية لدى المواطنين وارتباطها المباشر بالسلطة السياسية. يرى الأستاذ هواري عدي أن السلطة في الجزائر طرحت بعد الاستقلال كغاية ولم تطرح كوسيلة لترقية العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية، وغياب لفكرة مشروع بناء الدولة ومؤسساتها، أنتج حالة من الجدلية بين شرعية الواقع التاريخي وفكرة المشروع المراد تحقيقه.¹¹ ويؤكد في نفس السياق الأستاذ العياشي عنصر أن تملك الدولة للنسيج الاجتماعي وانتشار السلطة في كل مناحي الحياة الاجتماعية، مع ممارسة رقابة على الأفراد شكل حاجزا أمام إمكانيات تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية والتعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة به، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، أدى الى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح الواسعة من المجتمع.¹²

ومع التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمع الجزائري مع بداية الثمانينيات خاصة مع الانفتاح السياسي وإقرار التعددية الحزبية، شهدت تعديلات على القوانين المنظمة للعمل السياسي من قبيل السماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي من خلال المادة 40 من دستور 1989، وهو ما سمح بظهور الكثير من الأحزاب السياسية التي تجاوز عددها الستين حزبا. التي تأثرت بالبنية غير الديمقراطية للنظام الجزائري، وأثرت بالتالي على الممارسة السياسية وعلى بنيتها ووظائفها، لقد بقيت تابعة للسلطة ولم تتجح في تشكيل قوة اقتراح بديلة، وحضورها اقتصر على المواعيد الانتخابية، ولم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي والوظائف التي ينبغي القيام بها، من قبيل المساهمة في تطوير التنشئة السياسية للمواطنين، لقد أصبحت واجهة لأصحاب المصالح لدرجة أن الكثير من الأحزاب السياسية الصغيرة تقوم ببيع رؤوس قوائمها لمرشحين لا علاقة لها بهم تنظيميا أو فكريا، ما تسبب في بروز ظاهرة الانشقاقات المتكررة في أوساطها.¹³ كما يمكن أن نلاحظ غياب آليات التداول الديمقراطي داخلها، وسيطرة الولاءات القبلية والعشائرية والجهوية، انعكست هذه الأمور على نسق المشاركة السياسية للمواطنين من خلال النفور من كل ما له علاقة بالعمل الحزبي والابتعاد عنه خاصة لدى الفئات ذات المستويات التعليمية الرفيعة. لقد أنتجت هذه الوضعية تراجع رهيبا في صدقيتها لدى الناخبين، فقد عبر أكثر من 33 بالمئة من الرأي العام الجزائري حسب المؤشر العربي عن نظرة سلبية تجاهها، وهو الأمر الذي يترجم في الواقع بعدم الانخراط في الحياة السياسية، وبالتالي المساهمة في تعزيز نسب العزوف الانتخابي المتضخمة أصلا. في الواقع فإن المشاركة السياسية لم تتغير إلى الوجه المأمول، رغم الحماسة التي أبدتها الجماهير في تحقيق ممارسة سياسية تمكنها من ممارسة سلطتها في انتخاب وتعيين مراقبة مسيري الشأن العام، وقد لعبت الأزمة الأمنية التي شهدتها المجتمع في القضاء على آخر أمل لديها حيث ارتبط في أذهان الأفراد أن سبب هذه الأزمة هو الانفتاح الذي شهدته المجتمع، وبالتالي نزوع الكثيرين نحو قناعة مفادها أن غلق الساحة السياسية سيمكن حتما من استرجاع الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي المفقود، وقد تجلى ذلك في انخفاض نسبية المنتسبين للسياسة انتخابا وترشحا وعدم الاهتمام بالشأن السياسي إلى مستويات متدنية جدا خاصة لدى فئة الشباب. لذلك كان من الصعب ازدهار الممارسة الديمقراطية في سياق اجتماعي وسياسي مناوئ لها خاصة أن الرأسمال الرمزي الذي يعد القاعدة المعيارية التي يتوكأ عليها المجتمع الجزائري تفقد يوميا قيما وخصالا وفضائل ومزايا من دون أن تعوض بأخرى عدا السلب والنهب وتوهين أوامر النسيج الاجتماعي التي تسبب في ارتفاع الإفلاس الأخلاقي والمعنوي. في الأوساط الاجتماعية والسياسية وانتقل الى الكثير من المؤسسات الاجتماعية من بينها الأحزاب السياسية التي أنتجت ممارسات لم تعد قاصرة على المجال السياسي بل طالت المجال الاقتصادي والأخلاقي والديني.¹⁴ مع مرور الوقت أصبح هناك قطيعة بين الجماهير

والعمل السياسي أدى إلى سيطرة فئات نخبوية مسنة وفاقدة للمصداقية على العمل السياسي وضعف عملية دوران النخب التي يعتبرها عالم الاجتماع الايطالي موسكا الطريقة المثلى لضمان ظهور قوى اجتماعية جديدة وإعطاء معاني ايجابية لعملية التغيير الاجتماعي من خلال تجدد دوري على مستوى النخب السياسية.¹⁵ لقد عبر الأستاذ بومدين بوزيد عن هذا الواقع بأنه يمكن تفسيره بأن حالة المتقف العربي والجزائري خصوصا إما أن يكون منخرطا في السلطة أو حزبيا بالشكل التقليدي أو معارضا يتصور التغيير من خلال العملية الانتخابية فقط. وعموما فانه رغم التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري بقيت المشاركة السياسية تأخذ شكل التعبئة الموسمية المناسبة لخدمة أغراض نخبوية دون وجود إرادة سياسية لتغيير هذا الواقع المتميز بسيطرة القيم السلبية بين أفراد المجتمع وخاصة في أوساط الطبقة المتوسطة، التي من بين مظاهرها التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالشأن السياسي، وفقدان الرغبة في المشاركة انتخابا وترشحا، وتسير المشاعر العامة والقيم السائدة نحو مزيج من الاغتراب والشعور بالتهميش والحرمان، وبروز أزمة هوية تدفع الى استغلال عناصر ومكونات الدين واللغة والانتماء الحضاري، من طرف الفاعلين السياسيين، ما يساهم في تعطيل الانتقال الديمقراطي المنشود وعمليات التحديث، وبلورة مؤسسات عصرية في المجتمع، بما يضمن استمرار سيطرة القيم التقليدية المرتبطة بمصالح قوى اجتماعية محافظة ترفض الحداثة والتطور وتنمية المواطنة التي هي غاية كل عملية سياسية.¹⁶

خاتمة:

يسعى كل مجتمع إلى إيجاد الوسائل والطرق والقنوات الكفيلة بتمكين المواطنين من التعبير الحر عن إراداتهم الواعية في تسيير الشأن العام والمشاركة فيه، وهو توجه يمكن تلمسه في عديد المجتمعات التي كيفت تشريعاتها نحو مزيد من الانفتاح على الأفراد في تقرير مصيرهم .

ولذلك أصبح من الضروري بالنسبة لمجتمعنا العمل على إحداث خلخلة في البنية الثقافية للأفراد من اجل تجاوز هذه الوضعية وذلك من خلال ما يلي:

- الاهتمام بتطوير مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءا بالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد وغيرها من المؤسسات في توصيل القيم الايجابية للأفراد التي تدفعهم نحو مزيد من الاهتمام والمشاركة في تسيير الشأن العام والمساهمة في تقرير مصيرهم.

- الاهتمام بالتنشئة السياسية للأفراد وهي من الوظائف المغيبة من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها القاطرة التي تنمي قيم المشاركة الايجابية لدى أفراد المجتمع وتدفعهم نحو المساهمة الفعالة تكريس قيم الولاء للمجتمع والدفاع عن مقوماته.
- تمكين التيارات الفكرية والسياسية على اختلاف مشاربها من التعبير عن آرائها في إطار القنوات الرسمية للدولة حتى تتمكن من إيصال رسائلها إلى اكبر ممكن من الأفراد.

الهوامش:

¹ -ر بودون ، ف بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ص600.

²-Nicolas rouillot. <http://www.le-politiste.com/2011/10/la-participation-politique.html>. le 01/09/2015.15:00

³-opcit

⁴-فيليب برو، علم الاجتماع السياسيترجمة : محمد عرب صاصيلاالمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – لبنانالطبعة : الأولى 1998،ص228

⁵-برهان غليون، حوار من عصر الحرب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، ط1، 1995، ص148.

⁶-Michel Simon et autres, Dictionnaire de sociologie, Larousse bordas, France, 1999, Page 58

⁷-رجا بهلول، حكم الله ، حكم الشعب، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص58.

⁸- Nicolas rouillot, opcit

⁹-opcit

¹⁰- نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص220

¹¹- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995، ص88

¹²-خليفة الكواري واخرون، واقع الانتخابات في الاقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص302

¹³- نفس المرجع، ص 232

¹⁴-توم بوتومور،الصفوة والمجتمع، ترجمة محمود الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1966، ص 226

¹⁵- ميروك ساحلي، «اثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر»، مجلة البحوث والدراسات، العدد16، 2013، ص18